

Distr.: General
23 January 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال
كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٨ (٢٠١٤) التي طلب إليَّ فيها المجلس أن أُطلعه على تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، من خلال تقارير خطية يقدَّم أولها بحلول ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ثم كل ١٢٠ يوماً بعد ذلك. ويتناول التقرير التطورات الرئيسية المستجدة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

ألف – الحالة السياسية

٢ – سادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أزمة سياسية خطيرة على مستوى الحكومة الاتحادية، في أعقاب إعلان رئيس الوزراء عبد الولي شيخ أحمد، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عن تعديل وزاري تردَّد أنه كان يستهدف وزيراً مقرَّباً من الرئيس حسن شيخ محمود، الذي رفض التغييرات وأكَّد أن رئيس الوزراء لم يتشاور معه لإجرائها. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم البرلمانيون المؤيدون للرئيس محمود اقتراحاً بحجب الثقة عن رئيس الوزراء. وعلى إثر بعض التأخير نتيجةً لمحاولة التعطيل التي بذلها البرلمانيون المعارضون لهذه الخطوة، عقد البرلمان جلسة في ٢ كانون الأول/ديسمبر للنظر في الاقتراح وفي عدة بنود رئيسية مدرجة في جدول الأعمال التشريعي. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، صوَّت البرلمان على اقتراح سحب الثقة من رئيس الوزراء. ومن بين الأصوات التي أدلى بها البرلمانيون، وعددها ٢٣٥ صوتاً، بلغ عدد الأصوات المؤيدة للاقتراح ١٥٣ صوتاً، وعدد الأصوات المعارضة ٨٠ صوتاً، وقد امتنع عضوان عن التصويت.





٣ - وبعد مغادرة رئيس الوزراء أحمد لمنصبه، أجرى الرئيس محمود مشاورات مع أصحاب المصلحة السياسيين، وعيَّن في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عمر عبد الرشيد علي شرمركي في منصب رئيس الوزراء المكلف. وأكَّد البرلمان هذا التعيين في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

٤ - وعلى الرغم من الأزمة، أُحرز بعض التقدم على المسارات السياسية الرئيسية. ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أقرَّ البرلمان الاتحادي القانون المتعلق بلجنة الحدود والاتحاد، واعتمد الميزانية الحكومية لعام ٢٠١٥. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، عُرض على البرلمان القانون المتعلق باللجنة المستقلة الوطنية للانتخابات. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أنشأ رئيس البرلمان لجنة الرقابة البرلمانية التي تُعَدُّ إحدى الهيئات الرئيسية في عملية الاستعراض الدستوري.

٥ - وفي وقت سابق من الفترة المشمولة بالتقرير، وتحديداً في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقَّعت ولاية بونتلاند الصومالية والحكومة الاتحادية اتفاقاً في غاروي، بونتلاند، لاستئناف العلاقات المعلقة بينهما منذ آب/أغسطس ٢٠١٣. وعمل الجانبان منذ ذلك الحين على تكثيف تعاونهما، ولا سيما فيما يتعلق بالاتفاق الصومالي. غير أن الموقِّعين على اتفاق تشكيل ولاية المناطق الوسطى أدانوا الاتفاق واعترضوا على الأحكام المتعلقة بمنطقة مدج الشمالية.

٦ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى في بايدوا اختيار شريف حسن الشيخ عدن رئيساً للإدارة الجنوبية الغربية المؤقتة دون أن ينازعه أحد على هذا المنصب. وشكلت هذه الخطوة تتويجاً لعملية دامت ثلاثة أسابيع، اعتمد خلالها شيوخ القبائل وأعضاء الوفود من مناطق باي وباكول وشبيلي السفلى دستوراً، واتفقوا على عملية تشكيل هيئات الإدارة الإقليمية، بما في ذلك البرلمان الإقليمي. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، رحب الرئيس محمود بنتائج العملية.

٧ - واستمر تنفيذ اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣ في مناطق جوبا (جوبا السفلى، وجوبا الوسطى وجيدو). وعُقِد في كيسمايو، في الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمر مصالحة لمناطق جوبا بحضور نحو ٩٠٠ عضو من أعضاء الوفود. غير أن بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين لم يشاركوا في المؤتمر، بما في ذلك المناوئون لإدارة جوبا المؤقتة، ولا سيما من أفراد عشيرة ماريهان الفرعية. وعقد ممثلو تلك العشيرة مؤتمراً موازياً في غرباهاري بمنطقة جيدو، في الفترة من ٦ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وانتقدوا مؤتمر كيسمايو باعتباره لا يتسم بقدر كافٍ من الشمول.

٨ - وأجرى وفد وزاري تابع للحكومة الاتحادية زيارة إلى كيسمايو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وأبرم مذكرة تفاهم مع إدارة جوبا المؤقتة بشأن إدماج الميليشيات في الجيش

الوطني الصومالي. واتفق الجانبان على إقامة وجود متكامل ومتوازن للجيش الوطني الصومالي في مناطق جوبا، بما يدعم أيضاً قوات الأمن التابعة لإدارة جوبا المؤقتة. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أجرى شريف حسن، رئيس الإدارة الجنوبية الغربية المؤقتة، زيارة إلى كيسمايو. وفي بيان أصدره حسن بالاشتراك مع قيادة إدارة جوبا المؤقتة، تعهد الجانبان، في جملة أمور، بتقديم دعمهما إلى عملية بناء الدولة الصومالية.

٩ - ولم يُحرَز تقدم يُذكر نحو تشكيل ولاية المناطق الوسطى المؤقتة منذ إنشاء لجنة تقنية في آب/أغسطس ٢٠١٤. وتشمل التحديات التي تنطوي عليها هذه الخطوة نقاط الخلاف القائمة بشأن تركيبة اللجنة من أفراد العشائر، والمكان المقترح لعقد مؤتمر المصالحة. ومما يزيد من تعقيدات العملية المشاكلُ القائمة بين العشائر والأزمة السياسية في مقديشو. غير أن ثمة جانباً إيجابياً يتمثل في أن رئيسة اللجنة، السيدة حليمة إسماعيل، هي أول امرأة تتولى منصباً مماثلاً في عمليات تشكيل الولايات.

١٠ - وفيما استمرت في صوماليلاند الاستعدادات لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة لعام ٢٠١٥، اشتدت حدة التوتر السياسي بين الحكومة والمعارضة بشأن التأخيرات في إقرار لجنة صوماليلاند الوطنية للانتخابات، واعتماد قانون تسجيل الناخبين/الأحوال المدنية. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدَّم برلمانيون من حزب كولميه الحاكم في صوماليلاند اقتراحاً بسحب الثقة من رئيس مجلس النواب، عبد الرحمن محمد عبد الله، الملقب بـ ”عرُّو“، والمنتمي إلى الحزب الوطني المعارض. وأدى هذا الإجراء إلى وقوع حوادث أمنية، بما في ذلك الاحتجاز المؤقت لعدد من البرلمانيين واندلاع احتجاجات عنيفة في مدن أخرى من صوماليلاند. وانحسرت الأزمة بعد ذلك، وأقرَّ البرلمان في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر اللجنة الوطنية للانتخابات، وقام أعضاء اللجنة بأداء اليمين في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

١١ - وفي منطقة سول الشمالية التي تطالب بها كل من صوماليلاند وبونتلاند، أسفرت أعمال القتال عن عدة وفيات في صفوف مختلف عشائر دولبهانتا الفرعية المتناحرة، التي تنقسم في ولائها بين صوماليلاند وبونتلاند والتطلعات المتعلقة بإقامة دولة خاتومو. وتدخلت القوات المسلحة التابعة لصوماليلاند في القتال الدائر، وهي تتمركز حالياً في سدر، بالقرب من الحدود الإثيوبية.

باء - الحالة الأمنية

١٢ - لا تزال الحالة الأمنية في الصومال متقلبة عموماً. ورغم أن العمليات العسكرية المشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ما زالت تحقق

النجاحات في استعادة الأراضي من حركة الشباب، فإن هذه الجماعة تواصل شنَّ الهجمات المنظَّمة التي تشكل تهديدات خطيرة في المنطقة. وفي ١ أيلول/سبتمبر، قُتل قائد حركة الشباب، الشيخ مختار أبو الزبير (أحمد جودان)، في هجوم بالقذائف وقع في شبيلي السفلى. وبعد فترة وجيزة، أعلنت حركة الشباب عن اسم قائدها الجديد، الشيخ أحمد ديري عبد القادر عمر (أبو عبيدة)، وأعادت تأكيد تحالفها مع تنظيم القاعدة، وأعلنت عزمها على شن هجمات انتقامية.

١٣ - وتوالت الهجمات في مقديشو، وكانت تستهدف في المقام الأول مسؤولي الحكومة الاتحادية وتتسبب في الكثير من الأحيان في وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اغتيل نائب رئيس وحدة مكافحة الإرهاب الصومالية التابعة لوكالة الاستخبارات والأمن الوطنية. وفي ١٢ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، استهدف هجومان بالأجهزة المنفجرة المرتجلة، المحمولة على مركبة، عدداً من المسؤولين الحكوميين في فندق وفي مطعم شعبي، مما أدى إلى وقوع أكثر من ٢٠ قتيلاً وإصابة آخرين بجراح. وفي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اغتيل أحد كبار موظفي شؤون الهجرة ونائب مفوض منطقة هولوذاج. وتأثرت الأمم المتحدة بحادثين أمنيين وقعا في ٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر وأسفرا عن سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف المارة الصوماليين وحَرَس الأمن الخاص (ترد التفاصيل في الفقرة ٩١). وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، شنت عناصر من حركة الشباب هجوماً داخل المنطقة الخاضعة لحماية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكان يستهدف مطعم ضباط البعثة ومخزن الوقود المجاور، مما أدى إلى وفاة عدد من قوات البعثة والمتعاقدين المدنيين.

١٤ - ولا تزال حركة الشباب نشطة أيضاً في مناطق أخرى من الصومال. ففي ٥ كانون الأول/ديسمبر، وقع هجومان في بايدوا، بمنطقة باي، كانا يستهدفان حشداً من الناس أمام مكتب ”ذهب شيل“ للصرافة والتحويلات النقدية. فبعد حوالي ست دقائق من انفجار مادة كان يحملها أحد الأشخاص، انفجرت مركبة متوقفة بالقرب من مكان الحادث، مما أسفر عن مقتل وإصابة الناس الذين تجمعوا لمساعدة ضحايا الانفجار الأول. وقُتل ما مجموعه ١٩ شخصاً وأصيب ٣٧ آخرون بجراح. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجومين من خلال نشرة صحفية، وأشارت إلى أنهما كانا يستهدفان موظفين حكوميين وأفراداً عسكريين.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، نفذت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية عملياتٍ مشتركة في عدة مناطق من مقديشو، جرى خلالها

توقيف ما يزيد على ٥٠ شخصاً يُشتبه بأنهم من مقاتلي حركة الشباب، ومصادرة الأسلحة والذخائر والبزات العسكرية. كما نفَّذت البعثة وقوات الأمن عمليات أمنية مماثلة في أجزاء من منطقة شبيلي السفلى، وفي بايدوا وكيسمايو.

١٦ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، نفذت بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي هجومهما المشترك في جنوب ووسط الصومال، الذي أُطلق عليه اسم ”عملية المحيط الهندي“. وأدت العملية في ٣ أيلول/سبتمبر إلى استعادة جلال أقصي، آخر معقل لحركة الشباب في منطقة هيران؛ واستعادة ريج - كيل وكادال في شبيلي الوسطى، في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي؛ وبراوة في شبيلي السفلى، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وهي المركز الرئيسي لعمليات حركة الشباب وأنشطتها المدرَّة للدخل. وبالإضافة إلى ذلك، استولت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن التابعة لإدارة جوبا المؤقتة على بولا غادود في جوبا السفلى، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، لكن حركة الشباب تمكنت من انتزاع جزيرة كوداي منها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٧ - وعلى الرغم من الإنجازات العسكرية، لم يتحقق الاستقرار حتى الآن في معظم المناطق التي تمت استعادتها، فيما تواصل حركة الشباب استهداف بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الجيش الوطني الصومالي بالكمائن والأجهزة المنفجرة المرتجلة والهجمات الاستكشافية. وفي محاولة لتعزيز المكاسب التي تحققت، أعلنت بعثة الاتحاد الأفريقي، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عن خطط لتنفيذ حملة جديدة تدعى ”عملية تعزيز المحيط“ وتركز على تعزيز الاستقرار من خلال الاحتفاظ بالمراكز السكنية الرئيسية وحماية سكانها وتنقلاتهم على طول طرق الإمداد الرئيسية.

١٨ - وفي بونتلاند، بدأت قوات الأمن بتنفيذ عمليات واسعة النطاق ضد حركة الشباب في جبال غال غالا. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، عثرت الشرطة على مكونات أجهزة منفجرة مرتجلة في منطقة يشغلها مسؤولون حكوميون ومنظمات غير حكومية دولية في غاروي. وتأثرت حركة المرور على الطرق نتيجةً لتدهور الحالة الأمنية على طول طريق بوساسو - غاروي، في ظل ازدياد الأنشطة الإجرامية لحركة الشباب والميليشيات العشائرية.

١٩ - وظلت المناطق الغربية من صوماليلاند هادئة نسبياً، في حين شهدت مناطق سول وسناج وكين اشتباكات مسلحة متقطعة بين قوات صوماليلاند والميليشيات التي تراودها تطلعات إقامة دولة خاتومو. ونفَّذت قوات الأمن التابعة لصوماليلاند عمليات ضد حركة الشباب وعصابات صغار السن في هرجيسة وبوراما يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى توقيف ١٥ مراهقاً.

ثالثا - دعم الأمم المتحدة لجهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - المساعي الحميدة والدعم السياسي

٢٠ - عمل ممثلي الخاص، نيكولاس كاي، بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين، وبخاصة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والزعماء السياسيين الصوماليين، بهدف تيسير جهود الوساطة بين الرئيس محمود ورئيس الوزراء السابق أحمد. وعلى إثر اعتماد اقتراح حجب الثقة عن رئيس الوزراء السابق، رحَّب ممثلي الخاص بتعيين رئيس الوزراء الجديد شرمركي ودعا إلى التعجيل بتشكيل حكومة جديدة وشاملة للجميع، وطلب إلى الزعماء السياسيين الصوماليين أن يركزوا اهتمامهم مجدداً على المسائل السياسية والأمنية والإنمائية.

٢١ - وواصل ممثلي الخاص أيضاً تقديم المساعي الحميدة وإسداء المشورة التقنية إلى الحكومة الاتحادية وأصحاب المصلحة الإقليميين بشأن عمليات تكوين الدولة. وبعد حثّ الحكومة الاتحادية وبونتلاند على حل القضايا العالقة بينهما، أجرى ممثلي الخاص، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، زيارة إلى غاروي لإجراء اتصالات بالجهات الفاعلة، وحضر في اليوم التالي توقيع اتفاق بين الطرفين، إلى جانب ممثلي الاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وسفير إثيوبيا. وأجرى ممثلي الخاص أيضاً زيارة إلى كيسمايو في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وأكد إلى قيادة إدارة جوبا المؤقتة على أهمية مواصلة المصالحة في مناطق جوبا. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، حضر عملية تنصيب الرئيس الجديد للإدارة الجنوبية الغربية المؤقتة، شريف حسن الشيخ عدن، إلى جانب الرئيس الاتحادي والوزراء الاتحاديين والبرلمانيين ووفود من بونتلاند وإدارة جوبا المؤقتة وغالمودوغ. ودعماً لعملية تكوين الدولة التي تكتسي أهمية حاسمة، أعرب ممثلي الخاص عن عزم الأمم المتحدة زيادة وجودها في المنطقة وتقديم الدعم لإقامة الإدارة المؤقتة.

٢٢ - وتعزيزاً لالتزامي الشخصي بعملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال، أجريتُ زيارة إلى مقديشو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، إلى جانب رئيس مجموعة البنك الدولي، ورئيس البنك الإسلامي للتنمية، وكبار ممثلي مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي. وخلال زيارتي، التقيتُ بقيادة الحكومة الاتحادية وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين، بما في ذلك ممثلو الجماعات النسائية الصومالية وجماعات الشباب الصوماليين. وطلبتُ إلى الزعماء السياسيين الصوماليين أن يعملوا يداً بيد وأن يتجنبوا انتشار حال عدم الاستقرار السياسي، وأكدتُ مجدداً على التزام المجتمع الدولي بمواصلة دعم الصومال.

إرساء نظام اتحادي وعملية استعراض الدستور/الممارسة السياسية الديمقراطية والحكم الديمقراطي

٢٣ - كان التناحر السياسي بين الرئيس محمود ورئيس الوزراء أحمد وراء تأخير موافقة مجلس الوزراء على الصيغة المنقحة لمشاريع القوانين ذات الأولوية، ولا سيما فيما يتعلق بلجنة الحدود والاتحاد واللجنة المستقلة الوطنية للانتخابات، المراد منهما إرساء المؤسسات الرئيسية لتكوين الدولة وإجراء العمليات الانتخابية. ووافق مجلس الوزراء أخيرا على مشروعي القانونين للجنتين المذكورتين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وقد عُرضا على البرلمان الاتحادي في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وافق البرلمان الاتحادي على قانون لجنة الحدود والاتحاد. وقدَّم كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهامات فنية لمشروعي القانونين.

٢٤ - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الخبرات، بناء على طلب الحكومة الاتحادية والبرلمان، من أجل دعم التخطيط لاستعراض الدستور، بما في ذلك توضيح أدوار الهيئات الصومالية المسؤولة. وعقب إنشاء اللجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه في حزيران/يونيه ٢٠١٤، قام محمد عثمان جواري، رئيس البرلمان الاتحادي، بإعادة تنظيم لجنة الرقابة البرلمانية المكلفة بقيادة عملية استعراض الدستور. وخُفض عدد أعضاء اللجنة في نهاية المطاف من ٢٣ عضوا إلى ١٠ أعضاء على النحو المقرر دستوريا، ونُشرت أسماؤهم في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وأُنشئت أيضا لجنة فرعية معنية بالتربية المدنية والمشاورة العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، وهي مكلفة بمهمة دعم لجنة الرقابة، واللجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه، ووزارة العدل والشؤون الدستورية. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الجهات الصومالية المعنية، خططا لدعم عملية استعراض الدستور، بما في ذلك عن طريق تيسير إعداد خطط العمل لكل من اللجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه ولجنة الرقابة. وتعمل هذه الجهات أيضا على وضع ترتيبات لدعم الإدارة المؤقتة بجوبا في صياغة دستور مؤقت، بناء على طلبها المقدم في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وتحقيقاً لهذه الغاية، زار ممثلون عن بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي كيسمايو في ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

٢٥ - وعززت بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي مجموعة الدعم الانتخابي المتكامل من أجل تيسير التخطيط للانتخابات، إضافةً إلى تقديم المشورة الاستراتيجية إلى الحكومة الاتحادية والبرلمان وقيادة البعثة. وتم إيفاد نائب لكبير المستشارين الانتخابيين في تشرين الأول/أكتوبر، وهناك المزيد من المستشارين الانتخابيين الجاهزين للنشر حال إنشاء اللجنة المستقلة الوطنية للانتخابات.

باء - تحقيق الاستقرار

٢٦ - تواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة الاتحادية في تنفيذ استراتيجيتها لتحقيق الاستقرار، التي تتوخى إنشاء إدارات انتقالية وتعيين جهات لإنفاذ القانون في المقاطعات التي حددتها الحكومة في أنحاء البلد، والبالغ عددها ٢٥ مقاطعة. والغرض من إقامة الإدارات هو بدء عمليات المصالحة والحوار مع السكان وتنسيقها، من خلال إنشاء لجان معنية بتحقيق السلام والاستقرار على مستوى المقاطعات.

٢٧ - واستُعيدت حتى الآن ١٣ من أصل ٢٥ مقاطعة من خلال تنفيذ العمليات المشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقد نُشرت إدارات انتقالية في ١٢ منها. وأُبلغ عن عمليات نشر للشرطة في مقاطعتي براوة وحُدر، بينما سيجري تدريب أفراد الشرطة الذين تم اختيارهم لعمليات النشر المقبلة في أوائل عام ٢٠١٥. ويُعتزم تدريب ١٠ أفراد شرطة ونشرهم في كل مقاطعة مستعادة، على أن يُستكملوا بـ ٣٥ موظفاً من موظفي سلامة المجتمع المعينين محليا.

٢٨ - ويجري العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية لتنفيذ مشروع صندوق بناء السلام بقيمة ٣,٥ ملايين دولار، وهو يهدف إلى معالجة الثغرات الأساسية في المناطق المستعادة حديثا. وقد تم بالفعل إيفاد مدير المشروع، والجهود جارية لتعيين موظفي الاتصال المجتمعي من أفراد المجتمع المحلي. وأحد الجوانب الرئيسية لمشروع صندوق بناء السلام هو تقديم الدعم المالي إلى الإدارة المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على عملية تحويل الأموال إلى المقاطعات، ويُتوقع أن تُسهم في كفالة الشفافية المالية والمساءلة على الصعيد المحلي.

جيم - تنسيق الجهود الدولية

٢٩ - عُقِد منتدى الشراكة الوزاري الرفيع المستوى في كوبنهاغن، في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأتاح الاجتماع فرصة لإعادة تأكيد أهمية اتفاق الصومال باعتباره إطار المشاركة الدولية. وبينما سلط المشاركون الضوء على التقدم المحرز حتى الآن، فهم لاحظوا أيضا المجالات التي تتطلب مزيدا من الاهتمام، بما في ذلك شفافية الإدارة المالية العامة وتحقيق فوائد السلام في المناطق المستعادة حديثا. وضم الوفد الصومالي المشارك في المؤتمر ممثلين عن الإدارات الإقليمية المؤقتة وعن المناطق. واعتمد المؤتمر بيانا تضمن التزاما بإجراء استعراض للتقدم المحرز في المجالين السياسي والأمني في غضون ستة أشهر. وجرى الإقرار بنجاح الاجتماع الذي عزز المناقشات المفتوحة بين الحكومة الاتحادية والشركاء بشأن

الأولويات والتحديات للسنة المقبلة. واعترفت الحكومة الاتحادية والدول الأعضاء بمساهمة بعثة الأمم المتحدة في نجاح الاجتماع، وأثنت عليها.

٣٠ - وعُقد منتدى صوماليلاند الرفيع المستوى لتنسيق المعونة يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في هرجيسة، واشترك في رئاسته وزير صوماليلاند لشؤون التخطيط، والدانمرك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والأمم المتحدة. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ الترتيبات الخاصة بصوماليلاند.

٣١ - وعُقد في مقديشو، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، منتدى تنسيقي على مستوى كبار القادة بين بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة برئاسة مامان سيديكو، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال. وأقر المنتدى بالحاجة إلى زيادة تعزيز العمل المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة، واتفق على النظر في إمكانية إنشاء أفرقة مواضيعية مشتركة.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك مستوى عال من التنسيق والتعاون فيما بين الشركاء الدوليين للصومال، ولا سيما في ما يتعلق بالأزمة السياسية. وما فتئ كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأفريقي وعدد من الدول الأعضاء يعمل بنشاط لدعم العمليات الجارية لبناء الدولة والمصالحة في جميع أنحاء البلد. والتزم الشركاء الذين حضروا الاجتماع الأمني في لندن بتنسيق جميع أوجه المساعدة المقدمة لقطاع الأمن من خلال آليات الاتفاق. وعمل الشركاء الدوليون أيضا على نحو أوثق فيما بينهم ومع الحكومة الاتحادية في التصدي للأزمة الإنسانية، بما يشمل المساعدة المقدمة من الإمارات العربية المتحدة والهلال الأحمر التركي.

دال - قطاع الأمن وسيادة القانون

إصلاح قطاع الأمن

٣٣ - في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الحكومة الاتحادية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، الاجتماع الافتتاحي للفريق العامل المعني بمعالجة الجانب الأمني للهدف ٢ المتعلق ببناء السلام وبناء الدولة، على النحو الوارد في الاتفاق الصومالي. ونوقشت مسألة الافتقار إلى التوجيه الاستراتيجي المتعلق بتطوير الجيش الوطني الصومالي وإدماج الميليشيات فيه، وضرورة كفالة المشاركة السياسية. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، التزم المشاركون في اجتماع أمني رفيع المستوى في لندن، بوضع خطة لتعزيز قدرة ١٠ ٩٠٠ فرد من أفراد الجيش الوطني الصومالي تم تحديدهم للمشاركة في العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي؛ ووضع

إطار للمساءلة بشأن دعم الجيش الوطني الصومالي لإدماج الميليشيات. وفي الوقت نفسه، بدأت بعثة الأمم المتحدة برنامجا نموذجيا للتواصل على الصعيد الإقليمي في بونتلاند من أجل تعزيز إصلاح قطاع الأمن.

٣٤ - وأعيد تنظيم الفريق العامل المعني بالدفاع كي يشمل طائفة أوسع من أنشطة بناء المؤسسات. واستعرضت الندوة التدريبية للجيش الوطني الصومالي، المعقودة يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أولويات التدريب، ووضعت جدولا زمنيا للتدريب على مدى الأشهر الـ ١٨ المقبلة.

٣٥ - وامتثالا لقرار مجلس الأمن ٢١٤٢ (٢٠١٤)، قدمت الحكومة الاتحادية في ١٣ أيلول/سبتمبر تقريرها الدوري المتعلق بتحديد الأسلحة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وفي إطار الأنشطة التي تنفذها اللجنة التوجيهية التي أنشأتها الحكومة الاتحادية لمعالجة مسائل الأسلحة والذخيرة بالتعاون مع فريقها العامل، شُيد ١٨ مخزنا للأسلحة والذخيرة ودُرب ٥٧ حارسا للمخازن.

٣٦ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، عقدت بعثة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومسؤولون في الحكومة الاتحادية مؤتمرا في مقديشو لمناقشة استعراض النفقات العامة في قطاعي الأمن والعدالة. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من الإجراءات للتعجيل بعملية الاستعراض في عام ٢٠١٥. وسيعمل الاستعراض على سد الثغرات القائمة في المعلومات المتعلقة بالنفقات الحالية في قطاعي الأمن والعدالة، والتكاليف المستقبلية، وسيعالج الثغرات المالية بناء على مختلف الخيارات المتاحة للترتيبات الأمنية على الصعيدين الاتحادي والإقليمي.

فك ارتباط المقاتلين

٣٧ - ركز تنفيذ البرنامج الوطني المعني بالمقاتلين الذين فكوا ارتباطهم على إنشاء مرافق انتقالية في بايدوا للمقاتلات المنفصلات عن حركة الشباب. وبناء على طلب رئيس بونتلاند، زارت بعثة الأمم المتحدة غاروي للنظر في توسيع نطاق البرنامج. وفي غضون ذلك، شرعت الحكومة الاتحادية في العمل لإعداد السياسة المتعلقة بالأشخاص العائدين/المنفصلين عن الجماعات الإرهابية. وتتيح هذه العملية فرصة لتحسين الإطار السياساتي العام لتقديم الدعم للمقاتلين الذين فكوا ارتباطهم.

الشرطة

٣٨ - واصلت الأمم المتحدة دعم بناء قدرات قوة الشرطة الصومالية من خلال توفير التدريب والدعم اللوجستي والمساعدة في عمليات التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي. وقد أُنجز تسجيل ما يقرب من ٥٠٠ ٥ فرد من أفراد الشرطة في منطقة بنادير بدعم من بعثة الأمم المتحدة، من بينهم ١٠٠ ٥ فرد يحق لهم الحصول على مرتبات. وقدم الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض مبلغ ٥,٩ ملايين دولار لتغطية الفترة المتبقية من عام ٢٠١٤. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أقر الفريق العامل المعني بالشرطة ''خطة عمل شرطة سيادة القانون'' للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣٩ - وزار فريق الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون بولوباردي وكوتمواري وواجد ومكساس لتقييم الحالة الأمنية وتشجيع قوة الشرطة الصومالية على نشر الأفراد كجزء من استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار. وتعتزم بعثة الاتحاد الأفريقي تدريب ٧٥ فرداً لهذه المهمة بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وزار الفريق براوي وحُدر في تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم أثر نشر ١٠ من أفراد قوة الشرطة الصومالية في تلك المناطق.

٤٠ - ونفَّذت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، سبعة برامج تدريبية لما مجموعه ٤٥ موظفاً من موظفي إنفاذ القانون الصوماليين في مجال الاتصالات اللاسلكية الرقمية، والمعايير المهنية، والإدارة التكتيكية، والتدريب الميداني في بونتلاند ومقديشو.

٤١ - وبعد تلقي التدريب والمعدات والتوجيه من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بدأ أول فريق من أفرقة قوة الشرطة الصومالية المعنية بإبطال مفعول الأجهزة المتفجرة المرتجلة العمل في مقديشو في كانون الأول/ديسمبر. والفريق مكتفٍ ذاتيا ولا يتطلب سوى الحد الأدنى من الدعم التقني الخارجي. واستجابت وحدات التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لقوة الشرطة الصومالية، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، لما مجموعه ٨٥٦ استدعاءً متعلقا بأخطار المتفجرات في مقديشو وبايدوا. ونُشرت أيضا أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لقوة الشرطة الصومالية مؤقتا للاستجابة لأخطار المتفجرات في المناطق المستعادة، وأنشأت وجودا دائما لها في بلدوين.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٤٢ - وُضعت الصيغة النهائية للبرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، ويُنتظر إقرارها من جانب اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في

الصومال. ولا يزال الدعم المقدم لتعزيز المؤسسات مستمرا وقد اتسع نطاقه ليشمل مكتب النائب العام الذي عُين مؤخرا. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرة هامة في الدعم المقدم إلى السلطة القضائية بانتظار تعيين أعضاء لجنة الخدمات القضائية.

٤٣ - واستمر تنفيذ المشروع النموذجي في مجمع مباني محكمة بنادير الإقليمية بتوفير المعدات، وإتاحة التدريب لمدة عشرة أيام على الحماية والأمن القضائيين لـ ٧٥ فرداً من حرس السجون وأفراد الشرطة وأفرقة الحماية في مكتب النائب العام في مقديشو، و لـ ٦٠ من حرس السجون وأفراد الشرطة في غاروي ببونتلاند. وقُدم الدعم للبدء بتسجيل أفراد المؤسسات الأمنية في بونتلاند.

٤٤ - وقُدم الدعم أيضا من أجل وضع خطة استراتيجية للدائرة المعنية بالمؤسسات الإصلاحية ومنهجٍ تدريبي لموظفي تلك المؤسسات. وأُنجزت تقييمات الهياكل الأساسية لمرافق سيادة القانون في مقديشو وبايدوا وبلدوين وكيسمايو، كمرحلة أولى لمزيد من أوجه المشاركة الإقليمية. وأحرز المشروع النموذجي لتأهيل المساجين الشديدي الخطورة في بايدوا تقدما باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية الصومالية.

الأمن البحري

٤٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، في مقديشو، حلقة دراسية على مدى يومين بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، بهدف توعية البرلمانيين الصوماليين بحقوق الدول ومسؤولياتها المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وكان الغرض من حلقة العمل التي حضرها أكثر من ٢٠ عضواً من أعضاء البرلمان الذين يمثلون ١١ لجنة برلمانية، بناء المعارف لتيسير وضع أطر قانونية ومؤسسية شاملة من أجل إدارة المناطق البحرية الصومالية إدارةً فعالة، وحفظ الموارد المتوافرة فيها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام. وكانت الحلقة الدراسية أول نشاط يُضطلع به في إطار برنامج الشعبة لبناء القدرات في الصومال، بتمويل من الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٦ - وُجهت رسائل السلامة للتوعية بأخطار المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى ٨٣٢ شخصا داخل المجتمعات المحلية المتضررة في ١٩ موقعا، مع التركيز على مخيمات المشردين داخليا والمدارس في المناطق المستعادة حديثا، والعائدين في ضوبلي وسيل واق.

وأسفرت عمليات مسح الألغام وإزالتها عن جعل ١٧٥ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي التي كانت ملوثة بالألغام في جنوب وسط الصومال مأمونةً للاستخدام المنتِج.

٤٧ - وضمن مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ألحقت دائرةُ الإجراءات المتعلقة بالألغام ببعثة الاتحاد الأفريقي مرشدين متخصصين في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وقدمت التدريب على كيفية إبطال مفعول الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وهو ما يتيح لبعثة الاتحاد الأفريقي توفير المساعدة في استعادة المناطق الاستراتيجية المتأثرة بأخطار المتفجرات. وتولت الدائرة تيسير ٨٢ من عمليات إجلاء المصابين من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي وأفراد الجيش الوطني من مناطق العمليات.

مكافحة الإرهاب

٤٨ - أقام مكتب فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب اتصالات مع فريق الأمم المتحدة القطري في مقديشو لاستكشاف السبل التي يمكن بها لفرقة العمل والكيانات التابعة لها، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أن تقدم الدعم للحكومة الاتحادية في مجال إعادة التأهيل ومكافحة الانجذاب إلى الإرهاب والمسائل ذات الصلة بهذا الموضوع.

هاء - حقوق الإنسان والحماية

حقوق الإنسان

٤٩ - ما زالت حالة حقوق الإنسان سيئة للغاية. وتقع إصابات متكررة في صفوف المدنيين نتيجة للهجمات المباشرة، بما في ذلك الاقتتال بين العشائر، أو العمليات الانتقامية، أو العمليات العسكرية، أو الإفراط في استعمال القوة. ومع تزايد تنقل المدنيين في المناطق المستعادة حديثا، لا يزال الأمن على شبكات الطرق موضوعاً يثير القلق.

٥٠ - وما زالت عقوبات الإعدام وعمليات الإعدام العلنية تنفَّذ في البلد. فقد أعدمت السلطات الصومالية ستة أشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي بونتلاند، أصدرت المحكمة العسكرية في بوساسو، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حكما بإعدام ستة مقاتلين سابقين في حركة الشباب. أما حركة الشباب، فقد نفذت ١٢ عملية إعدام علنية على أقل تقدير خلال الفترة نفسها، بما في ذلك في ٢٩ أيلول/سبتمبر، عندما أُعدم علناً أربعة رجال متهمين بالتجسس لصالح الحكومة رميا بالرصاص في براوة، بمنطقة شبيلي السفلى.

٥١ - وما زالت عمليات الإخلاء القسري للمشردين داخليا في مقديشو مسألة تثير الشواغل، حيث تفيد التقارير بتعرض ١٤ ٠٠٠ منهم لتلك العمليات في مقديشو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. و لم يتلق الكثيرون من الأشخاص المتأثرين إشعارا مسبقا بذلك، وتفيد التقارير باللجوء إلى ممارسات التخويف والقوة والعنف إزاءهم.

٥٢ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية في تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك عقد حلقة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر لوضع خطة عمل من أجل النهوض بأهداف بناء السلام وبناء الدولة المحددة في الاتفاق الصومالي، ودعم مشروع القانون المتعلق بلجنة حقوق الإنسان الذي ينظر فيه البرلمان حاليا.

٥٣ - وتولت البعثة تدريب ٩٦٥ فرداً من أفراد الجيش الوطني الصومالي في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٥٤ - وقام الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، بهام توم نياندونغا، بزيارته الأولى إلى الصومال في الفترة من ٦ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وأشار إلى القيود الشديدة التي تواجهها الحكومة الاتحادية على صعيد الموارد والقدرات، وهو ما يؤثر سلبا على قطاع سيادة القانون. ويُذكر أيضاً من بين المسائل التي لا تزال تثير القلق عدم ضمان حرية وسائط الإعلام، واستمرار انتهاك حقوق المرأة، بما في ذلك ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي، ولا سيما في مستوطنات المشردين داخليا.

حماية الطفل

٥٥ - في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أقر البرلمان الصومالي الاقتراح الداعي إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل مع إبداء تحفظات بشأن الحرية في احتيار الدين، والتبني، وحماية الدولة للأطفال الذين يجري إبعادهم مؤقتاً عن أُسَرهم. ومن المتوقع أن تكتمل عملية التصديق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بتوقيع الرئيس عليها.

٥٦ - وتم توثيق ما مجموعه ٥٠٤ حالات جرى التحقق منها لانتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، تضرر منها ٩٤٠ طفلا، من بينهم ٨١٢ صبياً و ١٢٨ فتاة.

٥٧ - وعقب إعراب ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في آب/أغسطس، عن شواغلها بشأن استمرار وجود ٥٥ طفلا في مخيم سيريندي، واصلت فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية للرصد والإبلاغ جهودها الرامية إلى حمل الحكومة الاتحادية والجهات المعنية الرئيسية والجهات المانحة على نقل الأطفال إلى رعاية البرامج القائمة التي تدعمها الأمم

المتحدة. ويتفق ذلك مع إجراءات التشغيل الموحدة لاستقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة، التي اعتمدتها الحكومة الاتحادية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤.

٥٨ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أصدر قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي، بدعم من فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية للرصد والإبلاغ، أمراً توجيهياً لتعزيز المساءلة وامتثال القوات لمعايير حماية الطفل أثناء العمليات وبعدها.

العنف الجنسي في حالات التراع والعنف الجنساني

٥٩ - أُحرز تقدم في وضع الإطار القانوني للتصدي للعنف الجنسي. فقد استعرضت الحكومة الاتحادية مشروع قانون الجرائم الجنسية، بدعم من الأمم المتحدة. ويدمج المشروع آراء مجموعة من الجهات المعنية من أجل تعزيز الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. وبدأت أيضاً عملية مماثلة في بونتلاند.

٦٠ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، نشرت منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) تقريرا يتضمن ادعاءات عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي. وردا على هذه الادعاءات، صرَّح الاتحاد الأفريقي مجدداً بالتزامه بسياسته الداعية إلى عدم التسامح مطلقا، وقام فريق تحقيق خاص جرى تعيينه للنظر في الادعاءات بزيارة إلى مقديشو في تشرين الثاني/نوفمبر. ورحبت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، التي اجتمعت في ١٨ أيلول/سبتمبر، بالتزامات الاتحاد الأفريقي بالنظر في النتائج، ودعت إلى إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والمصداقية.

٦١ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم لحلقة عمل بعثة الاتحاد الأفريقي لبناء القدرات في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي عُقدت في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، حيث أكد الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التزام بعثة الاتحاد الأفريقي بالتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبالتحقيق في أي ادعاءات مقدمة.

٦٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قامت المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينتا ديوب، بزيارة إلى الصومال. وخلال اجتماعها مع قيادة بعثة الأمم المتحدة، أكدت من جديد التزام الاتحاد الأفريقي بتنفيذ سياسته الداعية إلى عدم التسامح مطلقا في التصدي للعنف والاعتداء الجنسيين، ودعم تمكين المرأة وحمايتها، ودعت إلى إقامة شراكة أقوى مع بعثة الأمم المتحدة.

واو - تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة

٦٣ - في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، قدمت بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم لوزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان في وضع الصيغة النهائية لخطة العمل المتعلقة بالسياسة الجنسانية الوطنية، الرامية إلى توفير إطار عام لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الصومال.

٦٤ - ولا يزال المستوى الضعيف لمشاركة المرأة في العملية الجارية لتكوين الدولة مصدر قلق. فعلى سبيل المثال، لم تكن المرأة ممثّلة في مؤتمر المصالحة المعقود في بايدوا في أيلول/سبتمبر. وقد تبين أن الافتقار إلى الموارد، والتعليم النظامي، والهياكل العشائرية التقليدية، تشكل التحديات الرئيسية التي يتعين مواجهتها. ولكي تؤدي المرأة دورا أكبر في العمليات اللاحقة لتكوين الدولة، قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم لإيفاد بعثة تضامن مع المرأة إلى بايدوا في تشرين الأول/أكتوبر، بقيادة مبادرة ”تولي المرأة الصومالية مركز القيادة“.

٦٥ - وبالتعاون مع إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، قدمت بعثة الأمم المتحدة ومكتب المنسق المقيم الدعم لوزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان في تنظيم الاجتماع الجانبي للمرأة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في كوبنهاغن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وتمخض الاجتماع عن زخم جديد من أجل تحقيق المشاركة السياسية المعززة للمرأة في الصومال، وهو ما انعكس في البيان الصادر عن المنتدى.

زاي - الحالة الإنسانية

٦٦ - ازدادت الظروف الإنسانية سوءاً خلال هذا الموسم بسبب الجفاف، والنزاع، وارتفاع أسعار الأغذية، والقيود المفروضة على الوصول إلى المناطق، وبطء التمويل. وفي الصومال ما يزيد على مليون شخص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، أي ما يمثل زيادة قدرها ٢٠ في المائة منذ شباط/فبراير ٢٠١٤. كما أن هناك ٢,١ مليون شخص على وشك الانزلاق إلى حال انعدام الأمن الغذائي الحاد. وبذلك يصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الإنسانية إلى ٣,٢ ملايين نسمة، وهو أعلى مستوى منذ انتهاء أزمة المجاعة. وتدهورت حالة التغذية العامة حيث يعاني ١٤,٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في الصومال، ويعاني ٢,٦ في المائة من سوء التغذية الخطير.

٦٧ - ولا تزال الفيضانات الناجمة عن ارتفاع مستويات الأنهار تؤثر سلبا على الصومال، وأُبلغ عن وقوع فيضانات موسمية في ست مناطق من الصومال بمستويات مختلفة من الشدة. وتضرر من جراء هذه الفيضانات ما يقدر بحوالي ٠٠٠ ٥٠ شخص، فيما تعرَّض نحو ٠٠٠ ٣٠ شخص للتشريد مؤقتاً.

٦٨ - وأُبلغ عما مجموعه ٥٦٢ ٩ حالة مشتبه فيها من الحصبة هذا العام، وهو ضعف عدد الحالات المسجلة في عام ٢٠١٣. وبدعمٍ مالي يبلغ ١,٤٥ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، ومبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من صندوق الصومال الإنساني المشترك، بدأت حملات تلقيح تستهدف ٠٠٠ ٥٠٠ شخص في تشرين الأول/أكتوبر في المناطق التي يمكن الوصول إليها في مقاطعات كيسمايو وأفمادو وبادادي بمنطقة جوبا السفلى، وفي منطقة بنادير برمتها، وفي مناطق بونتلاند. وفي الوقت نفسه، شملت حملة التلقيح ضد شلل الأطفال هذا العام ما يزيد على ٠٠٠ ٤٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة، وأتاحت احتواء انتشار المرض. ولم تسجَّل سوى خمس حالات من فيروس شلل الأطفال البري في عام ٢٠١٤، مقابل ١٩٤ حالة في عام ٢٠١٣. وقُدمت لوازم التغذية في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا والمناطق التي يصعب الوصول إليها لتلبية احتياجات حوالي ٠٠٠ ١٤ طفل.

٦٩ - ولا يزال المدنيون يتحملون الوطأة العظمى من العنف في المناطق المتأثرة بالنزاع. فقد سُجل في عام ٢٠١٤ ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١ من حوادث النزاع التي تترتب عليها نتائج على الصعيد الإنساني. وبلغ عدد الحوادث المبلَّغ عنها بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة أعلى مستوى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأدى الهجومان العسكريان ”عملية النسر“ و ”عملية المحيط الهندي“ ضد حركة الشباب إلى تشريد ما يقدر بحوالي ٠٠٠ ٨٠ شخص.

٧٠ - وما زالت بيئة العمل في الصومال واحدة من أصعب البيئات في العالم بالنسبة إلى العاملين في المجال الإنساني. فقد شهد عام ٢٠١٤ أكثر من ٢٠٠ ٢ من حوادث العنف ضد الموظفين والأصول في قطاع العمل الإنساني، وأدت هذه الحوادث إلى وفاة ستة من العاملين في مجال تقديم المعونة، واختطاف ستة آخرين، وإصابة اثنين بجراح، ومحاولة اغتصاب واحدة، وتوقيف ثلاثة آخرين.

٧١ - وعلى الرغم من التحديات واستمرار انعدام الأمن في أنحاء من الصومال، يسع المنظمات الإنسانية الوصول حاليا إلى المحتاجين في جميع مناطق البلد البالغ عددها ١٨ منطقة، بما في ذلك العديد من المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا. واستخدم العاملون في مجال تقديم المعونة أساليب مختلفة للوصول إلى المجتمعات المحلية، بما في ذلك

رحلات الشحن الجوي لتقديم المساعدة الإنسانية باعتبارها وسيلة مؤقتة لسد الثغرات في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها برا. وظلت إمكانية الوصول برا إلى ٢٨ مقاطعة في جنوب ووسط الصومال مقيَّدة بشدة نتيجة لانعدام الأمن وسد الطرق وقيام الجهات المسلحة غير الحكومية بتطويق المناطق المستعادة حديثا.

٧٢ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، صدرت المبادئ التوجيهية القطرية الخاصة بالصومال بشأن التنسيق المدني - العسكري في المجال الإنساني لتيسير عمل الجهات الإنسانية مع بعثة الاتحاد الأفريقي. وتحدِّد المبادئ التوجيهية المبادئ والممارسات المتفق عليها لإقامة علاقات مدنية - عسكرية بناءة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجهات الإنسانية العاملة في نفس البيئة في الصومال.

٧٣ - وباتت برامج المساعدة الإنسانية الأساسية المنقِذَة للأرواح عرضةً لخطر الإغلاق في عام ٢٠١٥ بسبب النقص الشديد في التمويل. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الجهات المانحة، فإن حجم التمويل لا يعادل الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، لم تتلق خطة الصومال للاستجابة الإنسانية، التي تبلغ ميزانيتها ٩٣٣ مليون دولار، إلا ٤١ في المائة من التمويل اللازم لعام ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، تحتاج خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ إلى ٨٦٣ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية لـ ٢,٧٦ مليون شخص من سكان الصومال البالغ عددهم ٣,٢ ملايين نسمة، والذين تشير التقديرات إلى أنهم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

التقدم المحرز في تأمين إيصال المساعدات

٧٤ - على الرغم من إحراز بعض التحسن، ما زالت الحالة الأمنية السائدة على طول طرق الإمداد الرئيسية تشكل عقبة كبيرة أمام إيصال المساعدة الإنسانية والإنمائية، وسير الأعمال التجارية الخاصة، والإمدادات اللوجستية العسكرية في معظم منطقة جنوب وسط الصومال. وتشمل الطرق ذات الأولوية لإيصال المساعدات محور مقديشو - بايدوا - دولو، ومحور مقديشو - بولوبردي - بلدوين. ويعوق تعذر إمكانية الوصول تقديم المساعدة الإنسانية وجميع الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحقيق الاستقرار، بما في ذلك نشر موظفي الإدارة وأفراد الشرطة، والاضطلاع بالأنشطة الشُرطية، وتنفيذ المشاريع المجتمعية. كما أنه يحدُّ من قدرة الحكومة على إقامة وحفظ وجود منتظم ومستدام على الصعيد المحلي. وتعمل بعثة الاتحاد الأفريقي على نحو أوثق مع الحكومة الاتحادية على تنظيم القوافل. وفي الوقت نفسه، بات يمكن الوصول إلى بعض المدن المستعادة حديثا انطلاقاً من العواصم الإقليمية، وقد لوحظ استئناف الأعمال التجارية في بعض الأماكن رغم الجهود التي تبذلها حركة الشباب لفرض قيود على إمكانية الوصول إليها.

حاء - الإنعاش والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي

٧٥ - شرعت الحكومة الاتحادية في إنجاز إصلاحات بالغة الأهمية لتعزيز نُظمها ومؤسساتها المتعلقة بإدارة المالية العامة. فقد أُعدّت سياسة لمراجعة الحسابات ووُضع مشروع قانون للمشتريات، وأُحيل الاثنان إلى البرلمان، غير أنهما لم يُعتمدا بعد. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩١، بدأ صندوق النقد الدولي في منتصف أيلول/سبتمبر مناقشات مع السلطات الصومالية، تناولت تعزيز إحصاءات الاقتصاد الكلي ووضع الإطار القانوني، وتعزيز القطاع المالي، وتحسين قطاع المالية العامة.

٧٦ - وفي أيلول/سبتمبر، جرت الموافقة على انضمام الصومال إلى البلدان المستفيدة من الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا. وبذلك سيتاح للصومال الحصول على المساعدة التقنية الدولية المتصلة بالتجارة لمساعدته على تنويع اقتصاده بغية تحقيق معدلات مرتفعة في مجالي النمو والعمالة و/أو في القطاعات العالية القيمة.

٧٧ - ويتواصل بذل الجهود لزيادة الإنتاج وتنويعه في مجالات الزراعة وتربية الماشية وصناعة مصائد الأسماك. وقُدم الدعم، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، إلى ٠٠٠ ٦٠ أسرة تعيش من أنشطتها الزراعية من خلال توزيع المستلزمات الزراعية باستخدام نظام القسائم وتقديم التدريب على الممارسات الزراعية الجيدة.

٧٨ - ووضعت الحكومة الاتحادية، بدعم من الأمم المتحدة، إطار عمل وطني لتشغيل الشباب. ويمثِّل الإطار حصيلة مشاورات ودراسات لسوق العمل دامت عدة أشهر، ويحدد الاحتياجات الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بتشغيل الشباب في جميع أنحاء الصومال.

٧٩ - وأنجزت الحكومة الاتحادية، بدعم من مصرف التنمية الأفريقي، تقييما للاحتياجات المتعلقة بالبنى التحتية في مجال الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على الاحتياجات الفورية والاحتياجات القائمة على الأمد الطويل، وعلى أطر السياسات والأطر القانونية اللازمة لزيادة الاستثمار.

٨٠ - ولا يزال تحقيق زيادة في مستوى تقديم الخدمات الأساسية أولويةً من أولويات الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الحكومة الاتحادية. وقد تعزَّز تقديم ''المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية'' لفائدة أكثر من ٠٠٠ ٨٠ امرأة حامل و ٠٠٠ ٤٠٦ طفل ما دون الخامسة من العمر في عام ٢٠١٤. كما انتعش قطاع التعليم العام بقيد أكثر من ٧٦٥ ٨٧ طفلا في مرحلة التعليم الابتدائي النظامي، وما يقرب من ٠٠٠ ٩ تلميذ جديد في بدائل

للتعليم الأساسي. وافتُتح ما مجموعه ٢٩١ غرفة تدريس دائمة في أيلول/سبتمبر، وجرى استقدام وتدريب نحو ٣٠٠ ٢ معلم إضافي.

طاء - الجزاءات المحددة الهدف

٨١ - صدر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر التقرير النهائي المتعلق بالصومال المقدم من فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (S/2014/726) باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) الذي نصّ على جملة أمور منها تمديد التعليق الجزئي لحظر توريد الأسلحة بغرض تطوير الجيش الوطني الصومالي، وذلك حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ وطلب إلى الصومال أن يقدم تقريرا إلى المجلس بحلول ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، وتقريرا آخر بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عن هيكل قوات الجيش والهياكل الأساسية القائمة لكفالة التخزين الآمن للمعدات العسكرية وتسجيلها وصيانتها وتوزيعها. ومدد المجلس أيضا ولاية فريق الرصد حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقد عيَّنتُ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر خمسة خبراء من بين الخبراء الثمانية الذين يتألف منهم الفريق. وتجري حالياً عملية تعيين الخبراء الثلاثة المتبقين.

رابعا - تنفيذ القرارين ٢١٢٤ (٢٠١٣) و ٢١٨٢ (٢٠١٤)

٨٢ - على النحو المبيَّن أعلاه، أحرزت الحملة العسكرية ضد حركة الشباب تقدما كبيرا أثناء تنفيذ ”عملية المحيط الهندي“. ومن خلال الفريق العامل المعني بالدفاع، نجحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في حشد دعم دولي لجنود الجيش الوطني الصومالي البالغ عددهم ٩٠٠ ١٠ جندي والمأذون لهم بالاستفادة من الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة، وقد تلقى ما مجموعه ٩٥٥ ٧ جنديا صوماليا تدريبا يتعلق بحقوق الإنسان في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. واستفادت ”عملية المحيط الهندي“ أيضا من تحسين التخطيط المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي، والحكومة الاتحادية، وبعثة الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة. إلا أنه لا تزال هناك صعوبات تواجه عملية الـمُزامَنة بين التقدم العسكري وتنفيذ تدابير إرساء الاستقرار.

٨٣ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة العمل مع الشركاء الآخرين لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الصومال. وتعمل الأمم المتحدة، وفقا للأحكام الواردة فيها، على إنجاز تقييم للمخاطر يحدِّد مجموعة من التدابير التي يتعين أن تنفذها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للتخفيف من تلك المخاطر، ومنها

ما يتعلق بمزاعم العنف والاعتداء الجنسيين. وفي ضوء الادعاءات الخطيرة الموجهة إلى مفوض الشرطة السابق بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وجهت بعثة الأمم المتحدة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر رسالة إلى رئيس الوزراء آنذاك، تذكِّر فيها الحكومة الاتحادية بالتزامات الأمم المتحدة في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وتنبّه إلى الآثار المترتبة على هذا التعيين فيما يخص الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى قوة الشرطة الصومالية، وتذكِّر الحكومة الاتحادية بضرورة إجراء تحقيقات شاملة نزيهة تتسم بالشفافية، وتذكِّر الحكومة الاتحادية بوضع وتنفيذ إجراء للتدقيق المنهجي في التعيينات في وظائف الشرطة العليا.

الدعم اللوجستي المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي

٨٤ - قدم مكتب الأمم المتحدة الدعم إلى عملية تناوب الوحدات الأوغندية والبوروندية والكينية في كانون الأول/ديسمبر. وبدأ المكتب أيضا التخطيط لنشر كتيبة إضافية تتألف من ٩٠٠ جندي من جيبوتي في أوائل عام ٢٠١٥. وبناء على طلب من الاتحاد الأفريقي، شرع المكتب في إنجاز الأعمال التحضيرية لإعادة وحدة سيراليون من الصومال إلى وطنها، التي من المقرر أن تتم في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وحقق المكتب أيضا تقدما في صيانة المركبات القتالية لبعثة الاتحاد الأفريقي بتوفير قطع غيار أساسية تقدر قيمتها بمبلغ ٢,٣ مليون دولار.

٨٥ - وواصل المكتب تقديم الدعم الطبي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، وأجرى تدريبا على التأهب لمواجهة فيروس إيبولا لفائدة الموظفين الطبيين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وكان المكتب أيضاً وراء الارتقاء إلى حد كبير بالمرافق الطبية في الصومال من خلال بناء مستشفى من المستوى الثاني في بايدوا، تتولى تشغيله الوحدة الإثيوبية، وعيادة طبية من المستوى الأول في بلدوين تتولى تشغيلها الوحدة الجيبوتية، ومن المقرر تطويرها لتصبح مستشفى من المستوى الثاني. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، كان المكتب قد أجلى ٢٢٥ جنديا مصابا بجراح، يتألفون من ١٥٦ فرداً من بعثة الاتحاد الأفريقي و ٦٩ فرداً من الجيش الوطني الصومالي.

٨٦ - كما واصلت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة تحسين قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي، بطرق منها تقديم التدريب قبل عملية النشر وأثناء العمل في البعثة في مجال مراقبة التحركات، وإطفاء الحرائق، وإدارة المطارات، وإدارة الوقود، وحصص الإعاشة. ودرّب المكتب منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ما مجموعه ١٠ ٠٩٣ فردا من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في مختلف الميادين.

٨٧ - وتكبد المكتب حتى الآن نفقات تبلغ ٤,٥ ملايين دولار يغطيها الصندوق الاستئماني لدعم الجيش الوطني الصومالي في تنفيذ العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي، بتوفير الغذاء والوقود والخيام والنقل وتخزين المياه، وعمليات الإجلاء الطبي إلى مستشفى المستوى الثاني التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو. وتلقى الصندوق الاستئماني ما مجموعه ١٣,٥٥ مليون دولار من التبرعات من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإيطاليا ونيوزيلندا. ويجري حالياً استكمال الترتيبات الأخيرة المتعلقة بالتعهدات التي أعلنت عنها الدانمرك والسويد. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إثيوبيا إلى أنها ستسهم بتبرعات في الصندوق الاستئماني لدعم الجيش الوطني الصومالي. ويعزى المعدل المنخفض لاستخدام التبرعات إلى التأخر في تحديد وتدريب الجنود من الجيش الوطني الصومالي وفقا لشروط الاستحقاق المسبقة لتلقي الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة.

خامسا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ متوسط عدد الموظفين الدوليين ما قدره ٣٣١ موظفا، بينما بلغ متوسط عدد الموظفين الوطنيين ما قدره ٩٥١ موظفا في جميع أنحاء الصومال. وبلغ متوسط عدد الموظفين الدوليين في مقديشو ما قدره ٢١٦ موظفا، ويشمل ذلك ما مجموعه ٧٣ موظفا دوليا في بعثة الأمم المتحدة و ١١٩ موظفا دوليا في مكتب الأمم المتحدة. وسيبدأ تشغيل المقر الجديد لبعثة الأمم المتحدة الذي يقع بالقرب من مطار مقديشو الدولي، والذي يحمل اسم فيلا ”ناباد“ (كلمة تعني ”السلام“ بالصومالية)، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وستعزِّز فيلا ناباد قدرة البعثة على التواصل مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المحاورين الصوماليين خارج منطقة المطار.

التكامل

٨٩ - أقرت الحكومة الاتحادية الإطار الاستراتيجي المتكامل ووقعته خلال الزيارة التي أجريْتُها إلى مقديشو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ويقدم هذا الإطار خطة متكاملة لأنشطة الأمم المتحدة في الصومال حتى نهاية عام ٢٠١٦، بما يتفق تماما مع الاتفاق الصومالي والمبادئ التي ينص عليها. وسيُنسَّق تنفيذ الأنشطة البرنامجية من خلال إطار المرفق الصومالي للتنمية والإنعاش، وسيؤدي صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء دورا رئيسيا في حشد الدعم المقدم من الشركاء.

٩٠ - وسعياً إلى تقديم التوجيه الاستراتيجي لأنشطة الأمم المتحدة في الصومال، واستعراض ورصد التقدم المحرز في الإطار الاستراتيجي المتكامل، أُنشئ فريق للإدارة العليا يرأسه ممثلي الخاص. ويضم الفريق بين أعضائه ممثلين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة، منهم نائبا ممثلي الخاص، ومدير مكتب الأمم المتحدة، ورئيس أركان بعثة الأمم المتحدة، ورؤساء عناصر البعثة، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المقيمة.

سلامة الموظفين وأمنهم

٩١ - كما ذُكر سابقا، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بثلاثة حوادث تأثرت بها الأمم المتحدة في مقديشو. ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت قافلة للأمم المتحدة لهجوم بأجهزة متفجرة مرتجلة محمولة على مركبة، خارج مطار مقديشو الدولي مباشرةً. وقُتل أربعة من المدنيين الصوماليين، وأُصيب بجراح عدة أفراد من حرس الأمن الخاص، وكانت إصابات بعض منهم خطيرة. ولم يتعرض أي موظف من موظفي الأمم المتحدة لإصابات بدنية. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أُطلقت ست قنابل هاون على مطار مقديشو الدولي. وسقطت أربع قنابل داخل المنطقة الخاضعة لحماية بعثة الاتحاد الأفريقي، من دون أن تسبب أضرارا كبيرة. ولم تُعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، شنت حركة الشباب هجوما داخل المنطقة الخاضعة لحماية بعثة الاتحاد الأفريقي، كان يستهدف مطعم ضباط البعثة ومخزن الوقود القريب منه، وأسفر الهجوم عن وفاة عدد من جنود البعثة والمتعاقدين المدنيين. وتم إجلاء عدد من الأفراد المصابين إلى نيروبي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. ولم يتعرض أي موظف من موظفي الأمم المتحدة لإصابات بدنية.

٩٢ - أما في سائر أنحاء الصومال، فيقوم نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن باستعراض الوضع باستمرار، ويواصل العمل مع الحكومة المضيفة على كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وبرامجها. وفي حين توالت التقارير التي تفيد عن تعرض مقديشو للتهديدات، أعلن مسؤولون حكوميون عن مستويات مرتفعة من التهديدات أيضا في بوساسو، ببونتلاند. وفي المناطق الأخرى في بونتلاند، لا تزال قوات الأمن في حالة تأهب.

٩٣ - ولا يزال موضوع تعديل اتفاق مركز البعثة من أجل تيسير عمليات وحدة حراسة الأمم المتحدة قيد التفاوض مع الحكومة الاتحادية. وما زالت مذكرات التفاهم الرامية إلى تنسيق عمليات وحدة الحراسة مع عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية قيد التفاوض أيضاً مع الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية.

هاء – ملاحظات

٩٤ – وفي حين أُحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضاع وقت ثمين نتيجة الأزمة السياسية التي نشبت بين الرئيس ورئيس الوزراء السابق. وتوقّفت أعمال الحكومة الاتحادية والبرلمان. ومما يثير المزيد من القلق أن هذه التطورات تذكّرنا بدورة انعدام الاستقرار والانقسامات بين القادة السياسيين التي وضعت في الماضي التقدّم الذي حققه الصومال على المحك.

٩٥ – ويجب على قادة الصومال أن يعملوا الآن معًا من أجل تشكيل حكومة جديدة واستعادة وحدهم لإضفاء زخم جديد على العملية السياسية. ولا وقت لتضييعه، فجدول الأعمال الطموح المعَدّ للمرحلة المقبلة يستلزم توافر الوحدة والمصداقية والاستمرارية على صعيد القيادة. ويتعين على هؤلاء القادة أن يمارسوا دورهم بما يلبي توقعات الشعب الصومالي الذي طالت معاناته.

٩٦ – وإنني أحثُّ القادة السياسيين في الصومال، على الصعيدين الاتحادي والإقليمي، على التركيز في الأشهر المقبلة على التنفيذ الكامل لرؤية عام ٢٠١٦ وفقًا للجدول الزمني. وعام ٢٠١٥ هو الأوان المناسب ليحقِّق فيه الصوماليون طموحاقم بالعيش ضمن نظام اتحادي، من خلال تنفيذ التزاماقم بتشكيل إدارات إقليمية شاملة، وإجراء مفاوضات دستورية من شأنها أن تحدد مستقبل البلد. وهذه عملية تاريخية يجب أن تشمل جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب والفئات المهمشة التي لم تر حتى الآن إلا أفقًا ضيّقًا لتحقيق مصالحها في الدولة الصومالية.

٩٧ – وأرحّب بالتقدم الهام المحرز في سبيل تكوين الدولة في عام ٢٠١٤، ولا سيما تشكيل الإدارة الجنوبية الغربية المؤقتة في بايدوا، وأشجع المناطق الوسطى على المضي قدمًا من دون مزيد من التأخير. ولا يزال يساورني القلق إزاء شمول هذه العمليات. وأحثُ جميع الأطراف المعنية على كفالة أن تشمل الإداراتُ الإقليمية وعمليات المصالحة النساءَ والشباب والفئات المهمشة، وأن يحقِّق إدماجُ القوات الإقليمية التوازن في التمثيل. وإلا قد لا تكون نتائج هذه العمليات مستدامة. ومع ذلك، أشعر بالتفاؤل بعد عقد مؤتمر المصالحة لمناطق جوبا الذي طال انتظاره، وتوصُّل إدارة جوبا المؤقتة والحكومة الاتحادية إلى إبرام اتفاق في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر للبدء بعملية إدماج القوات الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي بعد تأخرٍ دام طويلاً. ومن المهم أن تمتثل جميع عمليات تكوين الدولة للدستور الاتحادي المؤقت.

٩٨ - وأرحّب باستئناف العلاقات التعاونية بين الحكومة الاتحادية وولاية بونتلاند. وأدعو الطرفين إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها في الاتفاق المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى العمل في وئام للتعويض عن الوقت الضائع خلال السنة التي عُلّقت فيها العلاقات بينهما.

٩٩ - وكان منتدى الشراكة الوزاري الرفيع المستوى الذي عُقد في كوبنهاغن اعترافًا مهمًا بالتقدم المحرز، وأتاح فرصة لإعادة التأكيد على التزام المجتمع الدولي بمساعدة الصومال. ويجب على الصوماليين وشركائهم الدوليين مضاعفة الجهود التي يبذلونها لتنفيذ الاتفاق، باعتبار ذلك وسيلة لإحداث تغييرات ملموسة على أرض الواقع. ومن الضروري للحكومة الاتحادية والإدارات الاتحادية الفرعية العمل معًا من أجل وضع هياكل حكم محلي شاملة للجميع وتؤدّي عملها جيداً، والتركيز على وضع وتنفيذ برامج وسياسات في كل قطاع من القطاعات. وينبغي أيضاً للجهات المانحة والصوماليين إيلاء الأولوية لبناء قدرات المؤسسات الصومالية، ومواصلة تنسيق الأنشطة المضطلع بها على صعيد جميع هذه الجهات لضمان التكامل والاتساق في بنية الاتفاق. وأحثُ السلطات الصومالية والشركاء الدوليين على العمل بشكل أوثق في رصد الاتفاق وتنفيذه تحقيقًا لهذه الغاية. وسيوفّر استعراض التقدم المحرز في المجالين السياسي والأمني بحلول منتصف عام ٢٠١٥، على نحو ما اتُفق عليه في كوبنهاغن، فرصةً هامة لتقييم جهودنا الجماعية وتعديل الأطر الزمنية الحاسمة.

١٠٠ - وأود أن أنوّه بنجاح ''عملية المحيط الهندي'' التي أُجريت بالاشتراك مع الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي. فالشجاعة التي بدت والتضحية التي قُدّمت منحتا الحكومة الاتحادية فرصة لبسط سلطتها على مساحة أكبر من الأراضي، وإنني أشكر حكومات البلدان المساهِمة بقوات لالتزامها المستمر إزاء الشعب الصومالي. ويُعتبر التخطيط المتكامل بين بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين إسهاماً مهمًا في تحقيق هذا النجاح. وأشّجع على مواصلة هذه الجهود في إطار تخطيط العمليات اللاحقة وتنفيذها، وأدعو إلى تعزيز التعاون بين الشركاء الإقليميين في هذا الصدد. ويسهم نجاح هذه العمليات بقدر كبير في تحقيق استقرار الصومال من خلال المكاسب التي يأتي بها السلام. وأرحّب أيضًا بعزمنا الجماعي على دعم جهود الحكومة الاتحادية الرامية إلى تكثيف جهود تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثًا وخارجها، وأشير في الوقت نفسه إلى وجود صعوبات مستمرة في الوصول إلى بعض المناطق.

١٠١ - ومن الضروري الآن بذل جهد مركّز من أجل تعزيز قطاعي الأمن وسيادة القانون في الصومال، بما في ذلك الجيش والشرطة والمؤسسات الأخرى. ومن أجل إنجاز ذلك بفعالية، لا بد أن يتّفق القادة الصوماليون على هيكل قطاع الأمن المقبل، مع وضع الرؤية

الاتحادية في الاعتبار. فالاستراتيجية العسكرية وحدها لا يمكن أن تحقق الأمن على الأمد الطويل. وأحث جميع الأطراف المعنية على دعم وضع استراتيجية شاملة من شأنها أن تضمن استقرار مناطق الصومال وتحدّ من النطاق المتوافر أمام حركة الشباب. ويجب أن تنطوي هذه الاستراتيجية على جهود سياسية وإنمائية أكثر شمولاً لمكافحة خطر الإرهاب في المنطقة.

١٠٢ - وأكرّر الدعوة الموجهة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي لمواصلة جهودهما الرامية إلى تأمين طرق الإمداد الرئيسية على سبيل الأولوية القصوى، وتعزيز السيطرة على المناطق المستعادة، والمضي في دحر حركة الشباب في الأقاليم التي لا تزال تحت سيطرتها. وسيسهم ذلك في تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين وفقًا للمبادئ الإنسانية، بشكل آمن وسريع ودون عوائق وبقيادة مدنية. وأدعو أيضاً الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين إلى الإسراع بتقديم المساعدة على الصعيد المحلي.

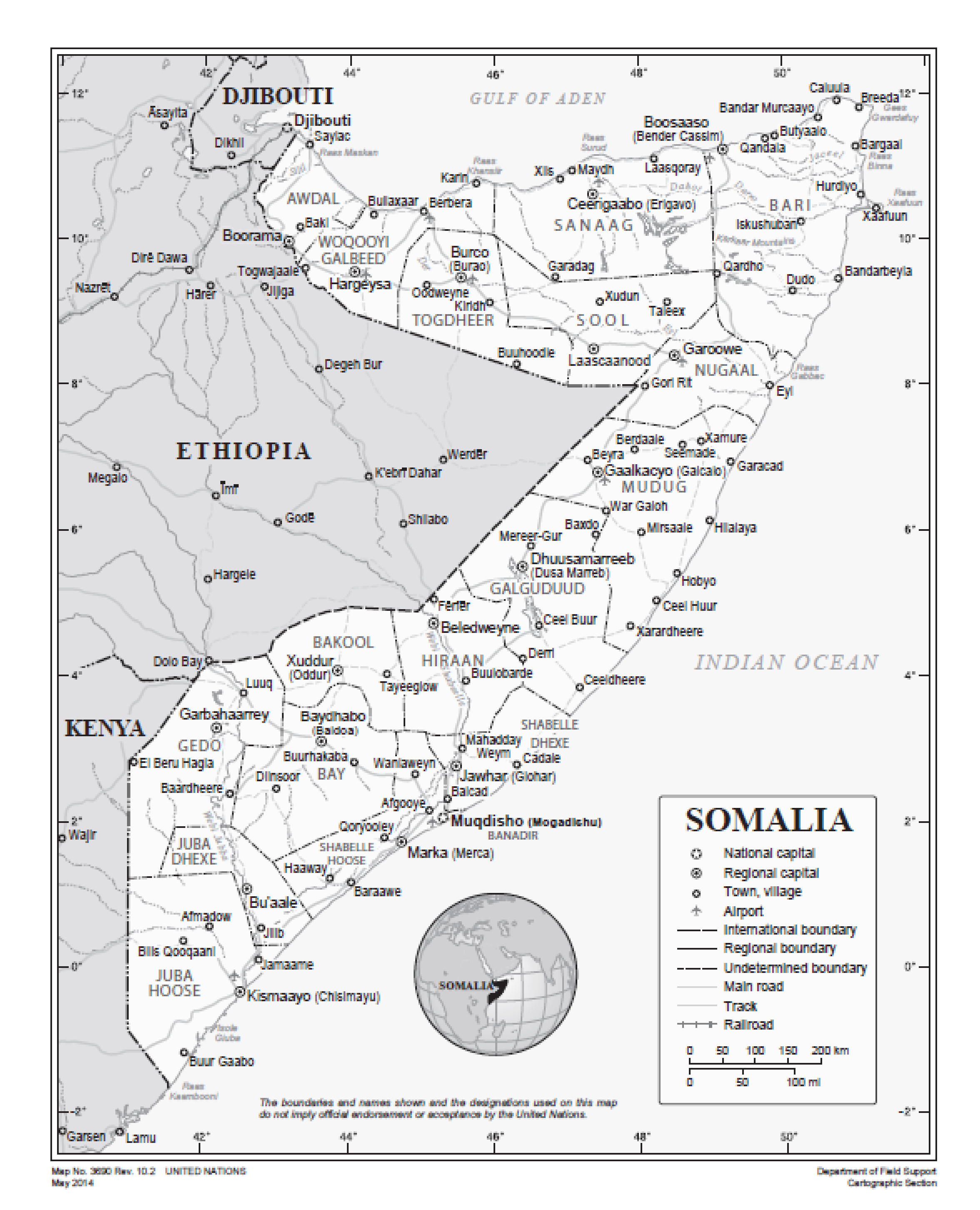
١٠٣ - ويساورني قلق شديد من استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وفي حين أنني أحث الحكومة الاتحادية على تعجيل المبادرات الجارية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والتصدي للإفلات من العقاب، فإنه ينبغي على الشركاء الدوليين أيضًا تحديد أولويات التدابير اللازمة لتحقيق هذه الحماية والمساءلة، ولا سيما في ما يتعلق بالنساء والفتيات. وأدعو الجهات المعنية إلى مواصلة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك الرصد والإبلاغ، وتوفير الدعم التقني وتقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة من أجل الامتثال للالتزامات الدولية.

١٠٤ - ولا تزال الحالة الإنسانية الحرجة في الصومال تثير قلقاً بالغاً. وتناقصُ المكاسب الهشة التي أُحرزت منذ مجاعة عام ٢٠١١ أمر يثير الجزع. وأحث الجهات المانحة إلى أن تستعرض مساهماتها لضمان أن يتناسب تمويل المساعدة الإنسانية مع الاحتياجات الراهنة. وينبغي ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وبدون عوائق في جميع مناطق الصومال، في ظل احترام القانون الدولي الإنساني ومبادئه احترامًا كاملاً.

١٠٥ - وعلى الرغم من التحديات الصعبة المقبلة، نبدأ عام ٢٠١٥ بتفاؤل حذر. فقد شهد العام الماضي تقدمًا على الجبهة السياسية والأمنية والإنمائية. ويلتزم الشعب الصومالي بإحلال السلام، ويضاعف شركاؤه الدوليون جهودهم الرامية إلى المساعدة على الرغم من المخاطر والتحديات. واستطعتُ أن أرى بنفسي بعض مظاهر التقدم المحرز أثناء زيارتي إلى مقديشو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، برفقة د. جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي وممثّلين عن

الشركاء المتعددي الأطراف الرئيسيين. ويجب علينا جميعًا أن نواصل العمل. وبمقدور الصومال وضع حد للكوابيس التي عاشها الجيل الماضي وبناء مستقبل مزدهر ينعم بالاستقرار من خلال شراكة مستمرة ووطيدة مع المجتمع الدولي. وأُثني على وحدة الهدف والتعاون العملي بين الشركاء الدوليين، وعلى دعمهم الفعلي لبعثة الأمم المتحدة وزيادة وجودهم على الأرض رغم التحديات.

١٠٦ - وإني أشيد بممثلي الخاص، نيكولاس كاي، ونائبيه وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في الصومال، لمواصلتها العمل الشاق في ظل ظروف صعبة وخطيرة. فالهجمات التي شهدناها تذكرنا دوماً بالمخاطر المحدقة باستمرار في بيئة العمل في الصومال. وإنني أُثني على عمل وحدة حراسة الأمم المتحدة، التي ساهم نشرها إلى حد كبير في إتاحة وجود الأمم المتحدة في مقديشو.


DJIBOUTI
GULF OF ADEN
ETHIOPIA
KENYA
INDIAN OCEAN
SOMALIA
Djibouti
Saylac
Boosaaso
(Bender Cassim)
Bandar Murcaayo
Caluula
Breeda
Qandala
Butyaalo
Bargaal
Laasqoray
Maydh
Xiis
Karin
Hurdiyo
Xaafuun
AWDAL
Bullaxaar
Berbera
Ceerigaabo (Erigavo)
SANAAG
BARI
Iskushuban
Baki
Boorama
WOQOOYI
GALBEED
Burco
(Burao)
Garadag
Qardho
Bandarbeyla
Dudo
Hargeysa
Togwajaale
Jijiga
Dirē Dawa
Nazret
Harer
Oodweyne
Kiridh
Xudun
Taleex
TOGDHEER
SOOL
Buuhoodle
Laascaanood
Garoowe
NUGAAL
Degeh Bur
Gori Rit
Eyl
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Gaalkacyo (Galcaio)
Garacad
MUDUG
Werder
K'ebri Dahar
Megalo
Imī
Godē
Shilabo
War Galoh
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb
(Dusa Marreb)
GALGUDUUD
Hobyo
Hargele
Ferfer
Ceel Huur
Beledweyne
Ceel Buur
Xarardheere
BAKOOL
Dolo Bay
Xuddur
(Oddur)
HIRAAN
Derri
Tayeeglow
Buulobarde
Luuq
Ceeldheere
Garbahaarrey
Baydhabo
(Baidoa)
SHABELLE
DHEXE
GEDO
Mahadday
Weym
Cadale
El Beru Hagia
Buurhakaba
Wanlaweyn
Jawhar (Giohar)
Baardheere
Diinsoor
BAY
Balcad
Afgooye
Wajir
Qoryooley
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
JUBA
DHEXE
SHABELLE
HOOSE
Marka (Merca)
Haaway
Baraawe
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA
HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
Buur Gaabo
Garsen
Lamu
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014
Department of Field Support
Cartographic Section